الجمهورية التونسية
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE

وزارة الماليّة
MINISTÈRE DES FINANCES

الإدارة العامة للموارد والتوازنات

التقرير النصف سنوي لتنفيذ ميزانية الدولة

إلى موفى السداسي الأول لسنة 2024

ملاحظات

I. المعطيات معدة بحساب المليون دينار تونسي،

II. يتم إعداد البيانات طبقا للقانون الأساسي للميزانية (قانون عدد 15 لسنة 2019 بتاريخ 13 فيفري 2019)،

III. تعد البيانات على أساس الاستخلاص بالنسبة للموارد والدفع بالنسبة للنفقات.

الفهـــــــرس

المفاهيم و الإطار القانوني 6

تطور مؤشرات الظرف الاقتصادي 8

I الظرف الاقتصادي العالمي 9

II الظرف الاقتصادي الوطني 13

موارد الدولة 22

I مداخيل ميزانية الدولة 23

II موارد الخزينة 29

تكاليف الدولة 30

I تكاليف الميزانية 31

II تكاليف الخزينة 34

عـجز ميزانـية الدولـــة 36

قائـمة الجـداول

جدول 1: الناتج المحلي الإجمالي حسب البلدان (التغير السنوي %) 10

جدول 2:جدول التوازنات العامة للميزانية 20

جدول 3: المداخيل الجبائية 27

جدول 4: المداخيل غير الجبائية 28

جدول 5: موارد الخزينة 29

جدول 6: نفقات ميزانية الدولة 31

جدول 7: تكاليف الخزينة 34

جدول 8: حجم الدين العمومي 36

قـائمة الرسوم البيانـيـة

رسم بياني1 :تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب البلدان 11

رسم بياني 2: تطور معدل سعر برميل النفط بالدولار..... 12

رسم بياني 3: تطور المعدل الشهري لسعر القمح اللين..... 13

رسم بياني 4:تطور الناتج المحلي الإجمالي الثلاثي بالأسعار القارة خلال الفترة 2020-2024..... 14

رسم بياني 5: تطور نسبة التضخم السداسي (%) 15

رسم بياني 6:تطور المعدل السداسي لسعر الصرف الدينار مقابل الاورو والدولار 16

رسم بياني7 :تطور المبادلات التجارية بحساب (م د) 17

رسم بياني 8:هيكلة مداخيل ميزانية الدولة 23

رسم بياني 9:هيكلة المداخيل الجبائية لميزانية الدولة 25

رسم بياني 10: هيكلة نفقات ميزانية الدولة 33

المفاهيـــم والإطار القانوني

1. المفاهيـــم

قانون المالية: يقدر قانون المالية لكل سنة جملة موارد الدولة وتكاليفها. ويحدد التوازن المالي الناتج عنها وينص على طبيعتها وتوزيعها ويرخص فيها في إطار مخططات التنمية والميزان الاقتصادي وفي إطار الميزانية متوسط المدى. وفقا للأهداف والنتائج المنتظرة للبرنامج المنصوص عليها بقانون المالية وحسب التوازنات العامة،

موارد الدولة: تشمل موارد الميزانية وتدرج في شكل مداخيل وتمثل المداخيل الذاتية للدولة وموارد الخزينة وتوظف في تمويل الميزانية،

تكاليف الدولة: تشمل تكاليف الميزانية وتدرج في شكل نفقات وتكاليف الخزينة،

عجز ميزانية الدولة: هو الفارق بين مداخيل ميزانية الدولة ونفقاتها،

مداخيل ميزانية الدولة: تشتمل على المداخيل الجبائية والمداخيل غير الجبائية والهبات،

- المداخيل الجبائية: تتكون من خمس أصناف: الأداءات على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، الأداءات على الّنقل، الأداءات على السلع والخدمات، معاليم على التجارة الخارجية والمعاملات الدولية، معاليم وأداءات أخرى،
- المداخيل غير الجبائية: تتكون من أربع أصناف: مداخيل الملكية، مبيعات سلع وخدمات، خطايا وعقوبات ومصادرات، مداخيل غير جبائية أخرى،
- الهبات: تتكون من صنفين: الصنف العاشر: هبات ميزانية الدولة، الصنف الحادي العاشر: هبات موظفة،

الحسابات الخاصة: تشمل الحسابات الخاصة على الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة.

تحدث الحسابات الخاصة لتوظيف مداخيل قصد تغطية نفقات معينة ذات صلة بمصدر هذه المداخيل وذلك للمساهمة في تمويل البرامج المنصوص عليها بقانون المالية. ولا يمكن اسناد اعتمادات من ميزانية الدولة لفائدة هذه الحسابات،

نفقات ميزانية الدولة: تشتمل على سبعة أقسام: نفقات التأجير، نفقات التسيير، نفقات التدخلات، نفقات الاستثمار، نفقات العمليات المالية، نفقات التمويل، النفقات الطارئة وغير الموزعة،

موارد الخزينة وتكاليفها: تشمل الموارد والتكاليف الناتجة عن: إدارة الدين العمومي، إدارة الصكوك، مسك حسابات الايداعات، تداول النقود والقيم الشبيهة بها، إدارة أموال العهد والودائع والأمانات على اختلاف أنواعها، قروض الخزينة وتسبيقاتها.

2. المراجع القانونية لإصدار البيانات

- القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة،
- الأمر عدد 2856 لسنة 2011 مؤرخ في 7 اكتوبر 2011 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أفريل 1991 والمتعلّق بتنظيم وزارة المالية (الفصل 13)، «**تكلف الإدارة العامة للموارد والتوازنات** بإعداد ونشر الإحصائيات المتعلقة بالمالية العمومية ".

3. مصادر البيانات

- منظومة "**رفيق**" المداخيل الجبائية وغير الجبائية لميزانية الدولة،
- منظومة "**سندة**" للمداخيل المرتبطة بالتجارة الخارجية،
- منظومة "**أدب**" لنفقات ميزانية الدولة،
- منظومة "**سياد**" لعمليات الدين الخارجي (الإقتراضات والتسديدات).

تطور مؤشرات الظرف الاقتصادي

I. الظرف الاقتصادي العالمي

تمكن الاقتصاد العالمي من تجاوز فترة الركود التي مر بها خلال السنوات الأخيرة ، كما تراجعت نسب التضخم في العالم بفضل السياسات النقدية المتشددة التي اعتمدتها البنوك المركزية بالترفيع في نسب الفائدة لاستعادة استقرار الأسعار.

وقد توقع تقرير افاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في جويلية 2024 أن يسجل النمو العالمي تطورا بـ 3.2% لسنة 2024 و3.3% سنة 2025 بالعلاقة مع التحسن الإيجابي للنمو في العديد من البلدان خلال السداسي الأول من سنة 2024 والذي فاق التوقعات بالرغم من تباطؤ النمو في الولايات المتحدة وفي اليابان نتيجة تراجع الاستهلاك والصادرات.

ويشير التقرير إلى وجود بوادر تعافي في منطقة الأورو مما سيساهم في ارتفاع النمو تدريجيا من 0.5 % في سنة 2023 إلى 0.9 % في سنة 2024 و1.5% في سنة 2025 مدفوعا بالأساس بتحسن النشاط في قطاع الخدمات.

ويحوصل الجدول التالي حسب تقرير آفاق صندوق النقد الدولي الصادر في جانفي 2024 النتائج المسجلة والمتوقعة للنمو:

جدول 1: الناتج المحلي الإجمالي حسب البلدان (التغير السنوي %)

	2023	توقعات	
		2024	2025
الناتج العالمي	3.3	3.2	3.3
الإقتصادات المتقدمة	1.7	1.7	1.8
الولايات المتحدة الأمريكية	2.5	2.6	1.9
منطقة الأورو	0.5	0.9	1.5
اليابان	1.9	0.7	1.0
المملكة المتحدة	0.1	0.7	1.5
كندا	1.2	1.3	2.4
اقتصاديات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية	4.4	4.3	4.3

المصدر: تقرير آفاق صندوق النقد الدولي جويلية 2024

رسم بياني1 :تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب البلدان

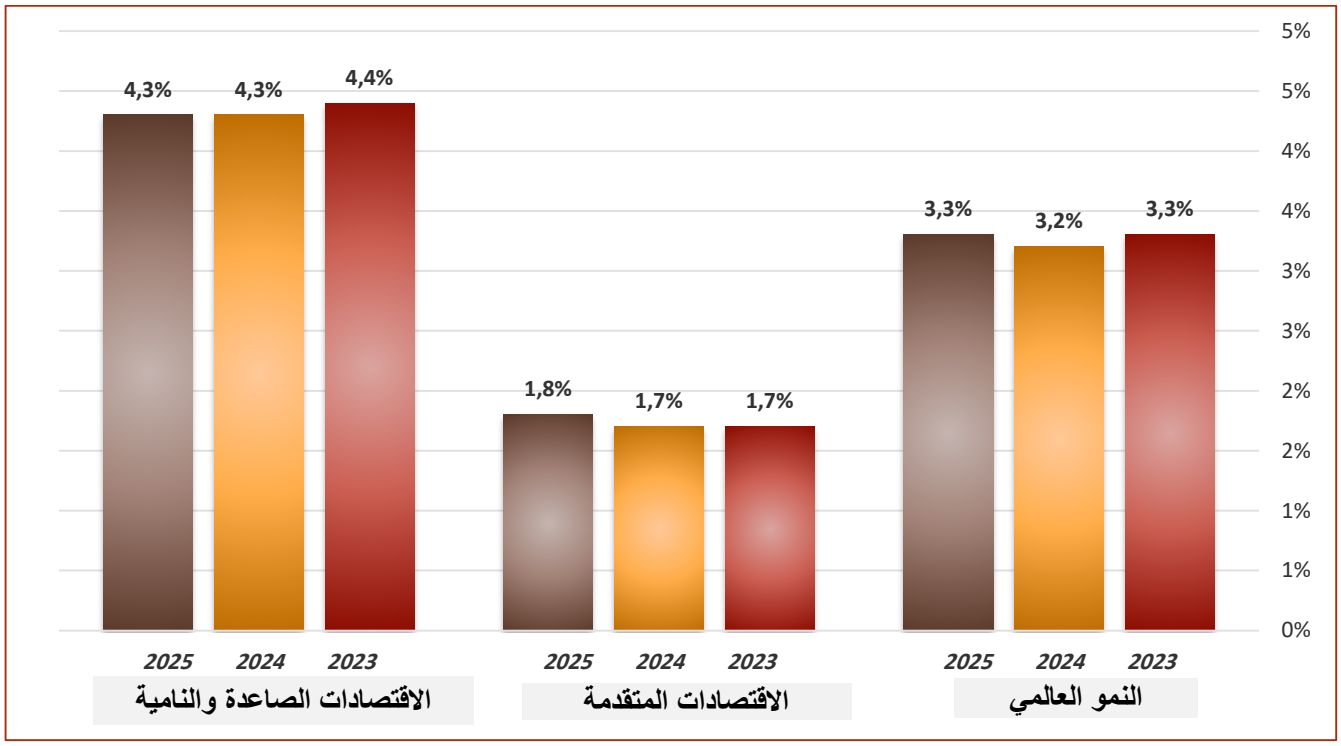

- **التضخم العالمي**

اعتمدت البنوك المركزية في العالم سياسات نقدية صارمة لمجابهة ارتفاع معدلات التضخم والتحكم في المخاطر المصاحبة له للتصدي لآثار الأزمات المتتالية واحتواء النسق التصاعدي للأسعار.

وقد أدت هذه السياسات الى تراجع نسق معدل التضخم بصفة سريعة في معظم اقتصادات العالم خلال سنتي 2023 و2024، وذلك من خلال انخفاض أسعار الطاقة والمواد الغذائية الأساسية وتراجع توترات سلاسل التوريد مع الحد من اضطرابات العرض التي تساهم في ارتفاع الأسعار.

كما توقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في جويلية 2024 أن يتواصل تراجع التضخم في العالم في الفترة القادمة على أن يستعيد المستويات المستهدفة في نهاية سنة 2025.

○ أسعار النفط في الأسواق العالمية

شهدت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية منحى تصاعدي خلال الثلث الأول من سنة 2024 حيث بلغ سعر "البرنت" 93.35 دولارا للبرميل في 12 أفريل 2024، إلا أنها شهدت تراجعا خلال شهري ماي وجوان من سنة 2024 ليبلغ مستوى 84.09 دولارا للبرميل الى موفى جوان 2024.

و تجدر الإشارة إلى أن سعر برميل النفط من نوع برنت قد سجل في الأسواق العالمية أعلى مستوى في 12 جوان 2024 ليصل إلى 93.35 دولارا .

رسم بياني 2: رسم بياني عدد2 : تطور معدل سعر برميل النفط بالدولار

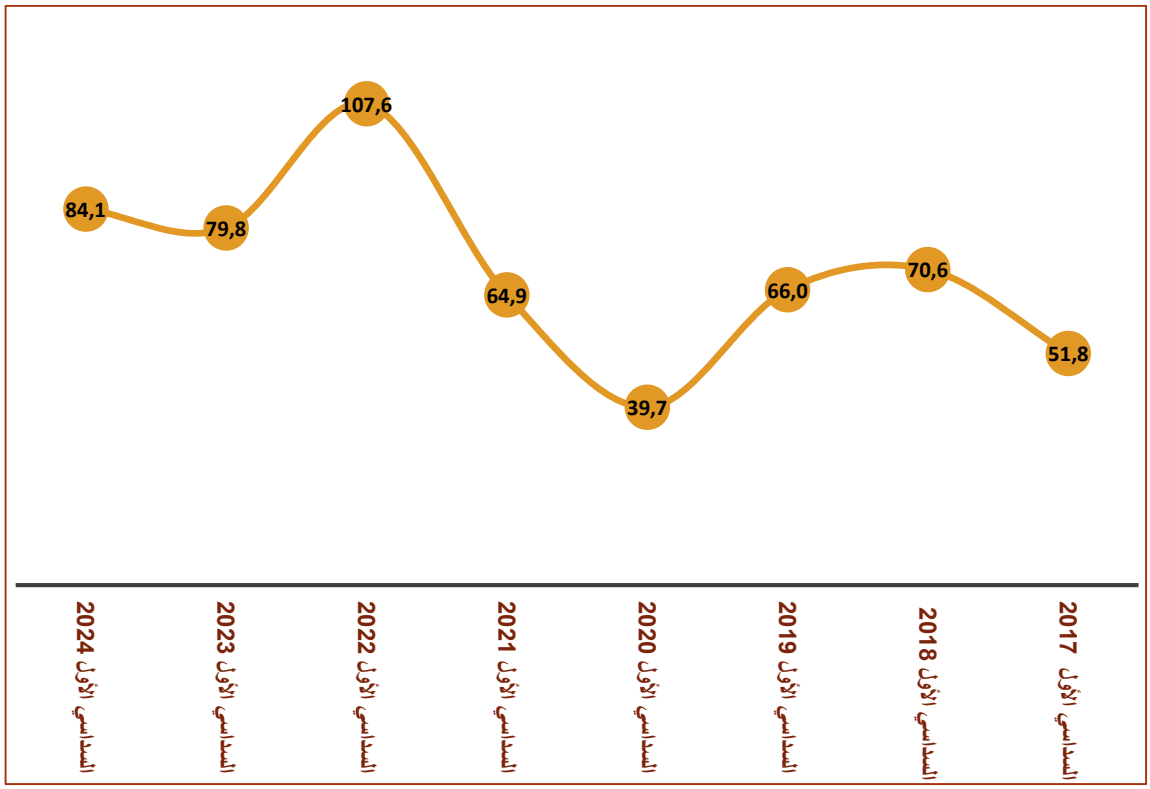

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

○ أسعار القمح اللين في الأسواق العالمية

شهدت أسعار القمح اللين في الأسواق العالمية تراجعاً في نهاية سنة 2023 واستقرارا خلال السداسية الأولى من سنة 2024 ويعود ذلك بالأساس إلى التوقعات المتفائلة لمحاصيل القمح في المناطق المنتجة الرئيسية له بالإضافة إلى أن انخفاض أسعار النفط والأسمدة أدى إلى انخفاض متوسط أسعار الحبوب في بداية سنة 2024، حيث بلغ المعدل التراكمي لسعر القمح اللين 266 دولارا للطن في موفى شهر جوان 2024.

رسم بياني 3: تطور المعدل الشهري لسعر القمح اللين

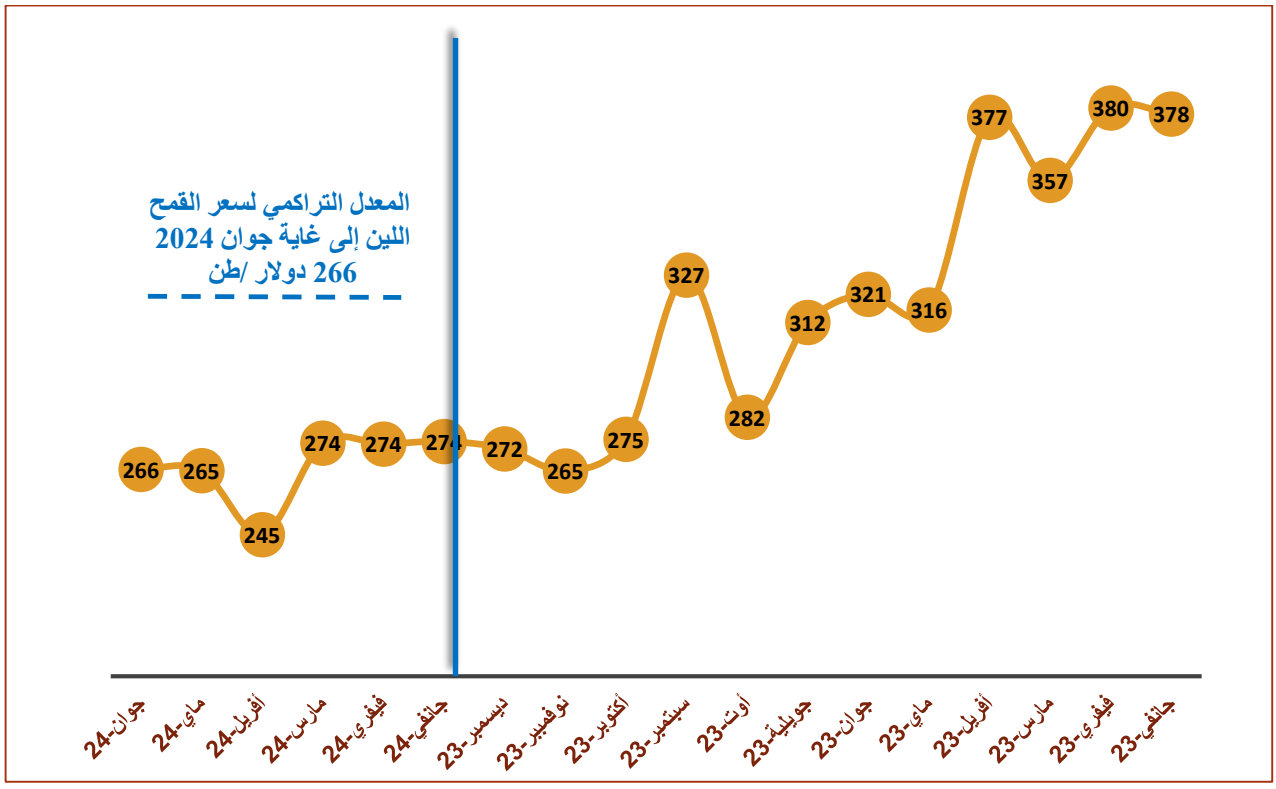

المصدر: ديوان الحبوب

II. الظرف الاقتصادي الوطني

○ النمو الاقتصادي

سجل حجم الناتج المحلي الإجمالي نموا بنسبة 0.6 % خلال السداسي الأول من سنة 2024 بحساب الانزلاق السنوي. ويعزى هذا التطور إلى تدارك النشاط في القطاع الفلاحي بعد سنوات من الجفاف، وتجدر الإشارة إلى أن الأنشطة الفلاحية قد سجلت خلال هذه الفترة تحسنا ملحوظا في منحى النمو حيث تطورت القيمة المضافة بنسبة 2.6% و 8.3% على التوالي خلال الثلاثي الأول و الثاني وذلك بحساب الانزلاق السنوي. وبالتالي تقدر مساهمة القطاع الفلاحي بـ 0.66 نقطة مئوية في نسبة النمو المسجلة للناتج المحلي الإجمالي.

إلى جانب هذا سجل قطاع الخدمات ارتفاعا في حجم القيمة المضافة بـ 1.4% مساهما إيجابيا بـ 0.24 نقطة مئوية في نسبة النمو بالعلاقة مع تواصل الأداء الجيد لأنشطة الخدمات غير المسوقة على غرار قطاع النزل والمقاهي والمطاعم.

وفي المقابل تواصل النمو السلبي لقطاع البناء والتشييد (-5.3%) وتراجعت القيمة المضافة لقطاع الصناعة (-3.0%) خلال الثلاثي الثاني من سنة 2024 بحساب الانزلاق السنوي.

رسم بياني 4:تطور الناتج المحلي الإجمالي الثلاثي بالأسعار القارة خلال الفترة 2020-2024

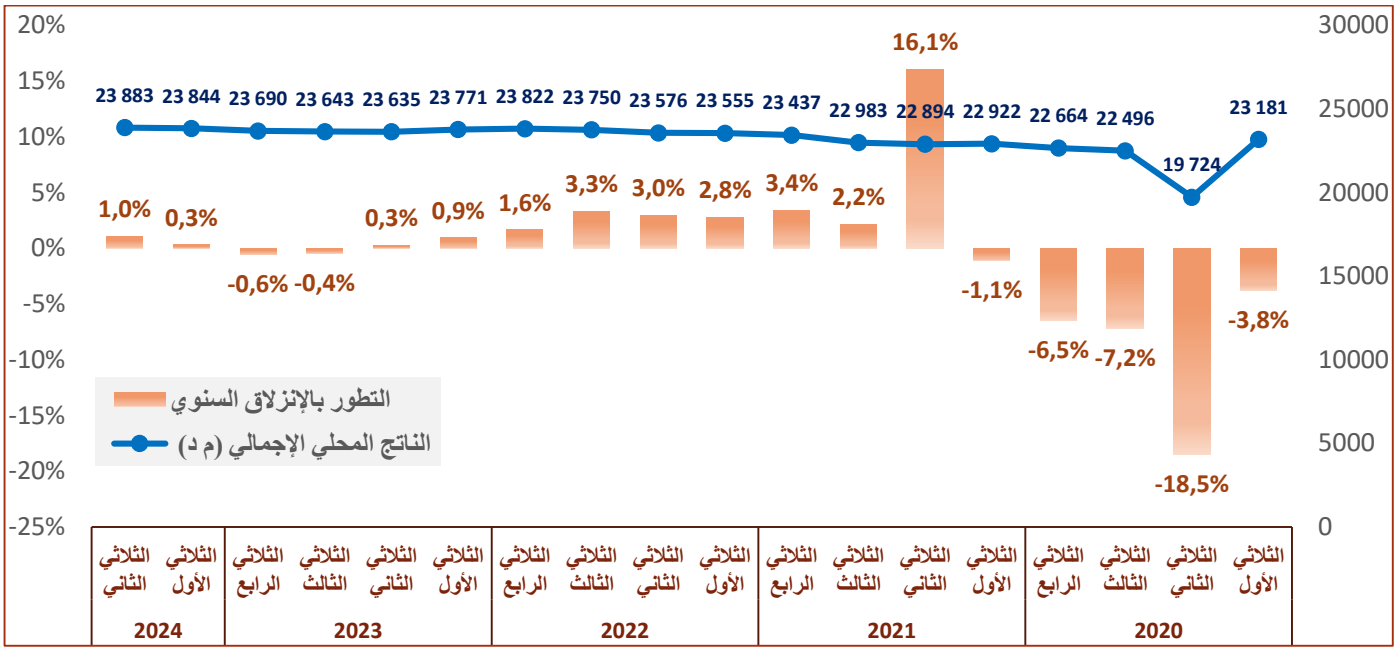

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء(INS)

○ التضخـــم

بلغت نسبة التضخم التراكمي مستوى 7.4% خلال السداسي الأول من سنة 2024 مقابل 10% في نفس الفترة من السنة الفارطة. حيث شهدت نسبة التضخم بالانزلاق السنوي تراجعا تدريجيا منذ بداية سنة 2024 من مستوى 7.8% في شهر جانفي إلى مستوى 7.2% في شهر أفريل وماي بينما سجلت ارتفاعا طفيفا إلى مستوى 7.3% في شهر جوان.

رسم بياني 5: تطور نسبة التضخم السداسي (%)

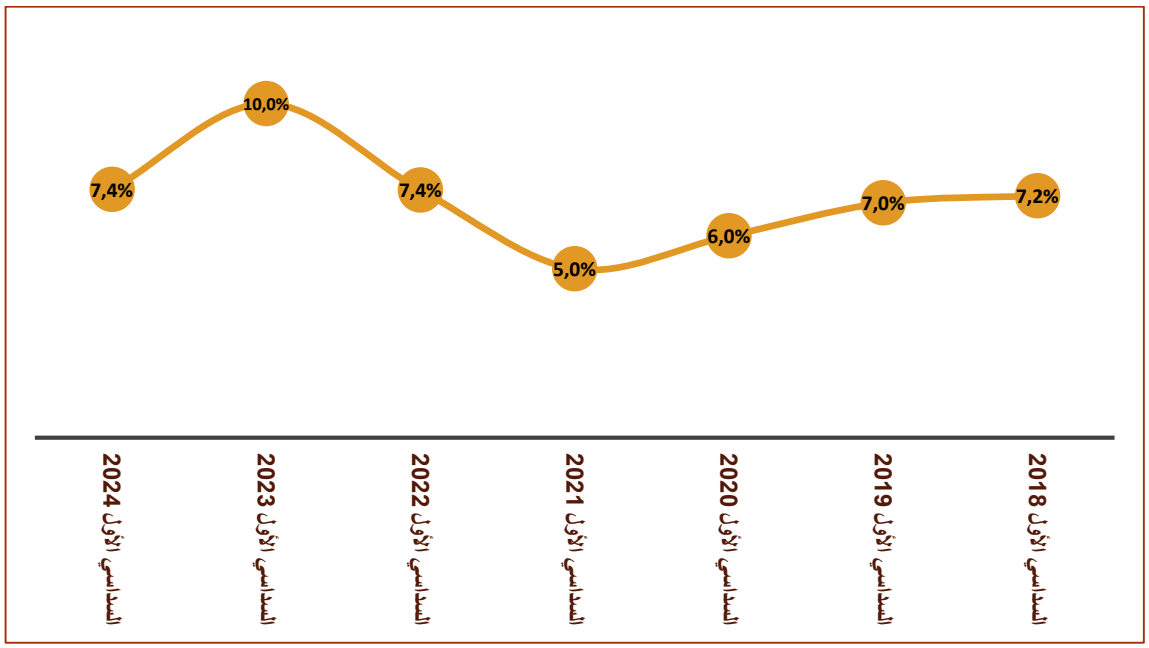

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

○ أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات

سجّل الدينار التونسي تراجعًا طفيفًا في قيمته مقابل كل من اليورو والدولار الأمريكي خلال السداسي الأول من سنة 2024 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023، فقد بلغ معدل سعر صرف الدينار التونسي مقابل الأورو مستوى 3.374 ومقابل الدولار مستوى 3.122، خلال السداسي الأول من سنة 2024، مقابل معدل 3.341 و 3.091 على التوالي في نفس الفترة من السنة الماضية.

رسم بياني 6:تطور المعدل السداسي لسعر الصرف الدينار مقابل الاورو والدولار

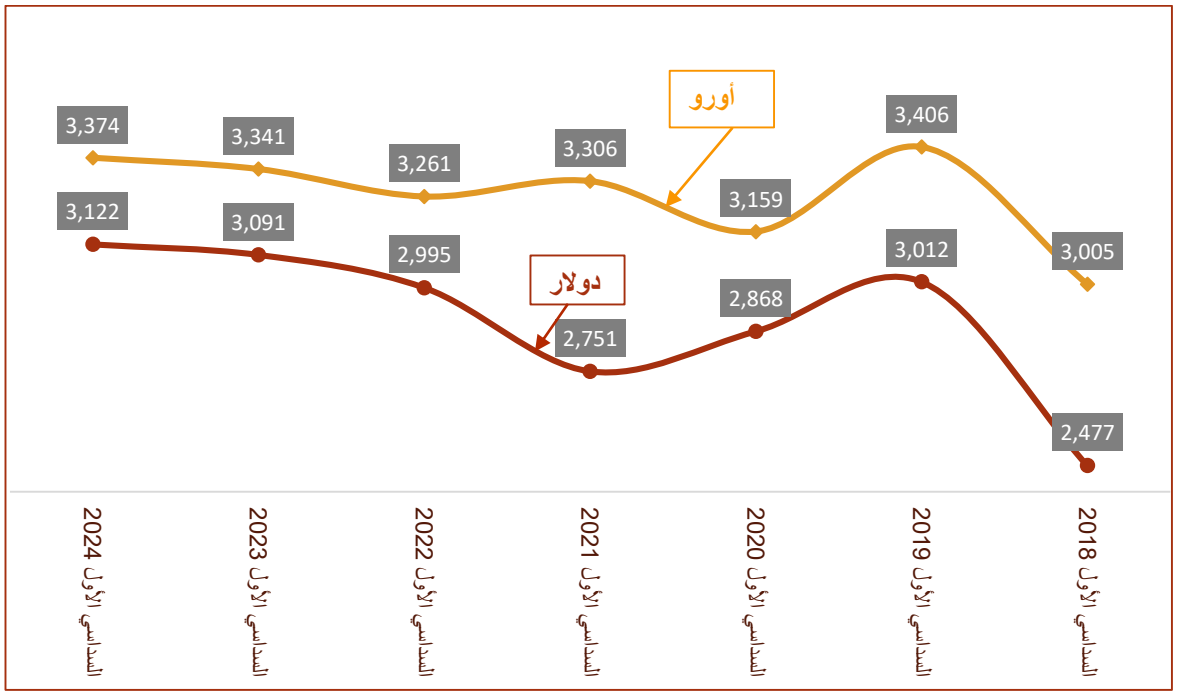

المصدر: البنك المركزي التونسي

المبادلات التجارية

تميزت المبادلات التجارية خلال السداسي الاول من سنة 2024 بالأسعار الجارية بـ :

- ارتفاع على مستوى الصادرات بنسبة 2.2% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023. ويعود هذا التطور أساسا الى الارتفاع المسجل في قطاع المنتوجات الفلاحية والغذائية بنسبة (+45,7%) نتيجة الزيادة الملحوظة في مبيعات زيت الزيتون (3406 م د مقابل 1813 م د) وقطاع الطاقة بنسبة (+14.6%) وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة (+0.4%). وفي المقابل تراجعت صادرات قطاع الفسفاط ومشتقاته بنسبة (-30.4%) وقطاع النسيج والملابس والجلد بنسبة(–9.2%).
- استقرار على مستوى الواردات (+0.04% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023).

و يفسر هذا الاستقرار أساسا بالانخفاض المسجل في واردات المواد الأولية ونصف المصنعة بنسبة (-5.3%) والتي تمثل 34% من إجمالي الواردات من ناحية، و بارتفاع واردات مواد الطاقة بنسبة (+17.5%) من ناحية أخرى.

وبناء على تطور الواردات والصادرات، سجل عجز الميزان التجاري تحسنا بنسبة 7.7% خلال السداسي الأولى من سنة 2024، ليبلغ (-8017 م د) مقابل (-8685 م د) في نفس الفترة من سنة 2023. وقد سجلت نسبة التغطية تحسنا بدورها حيث بلغت 79.9% مقابل 78.3%خلال نفس الفترة من سنة 2023. ودون احتساب قطاع الطاقة، يتراجع عجز الميزان التجاري لحدود (-2223 م د).

رسم بياني7 :تطور المبادلات التجارية بحساب (م د)

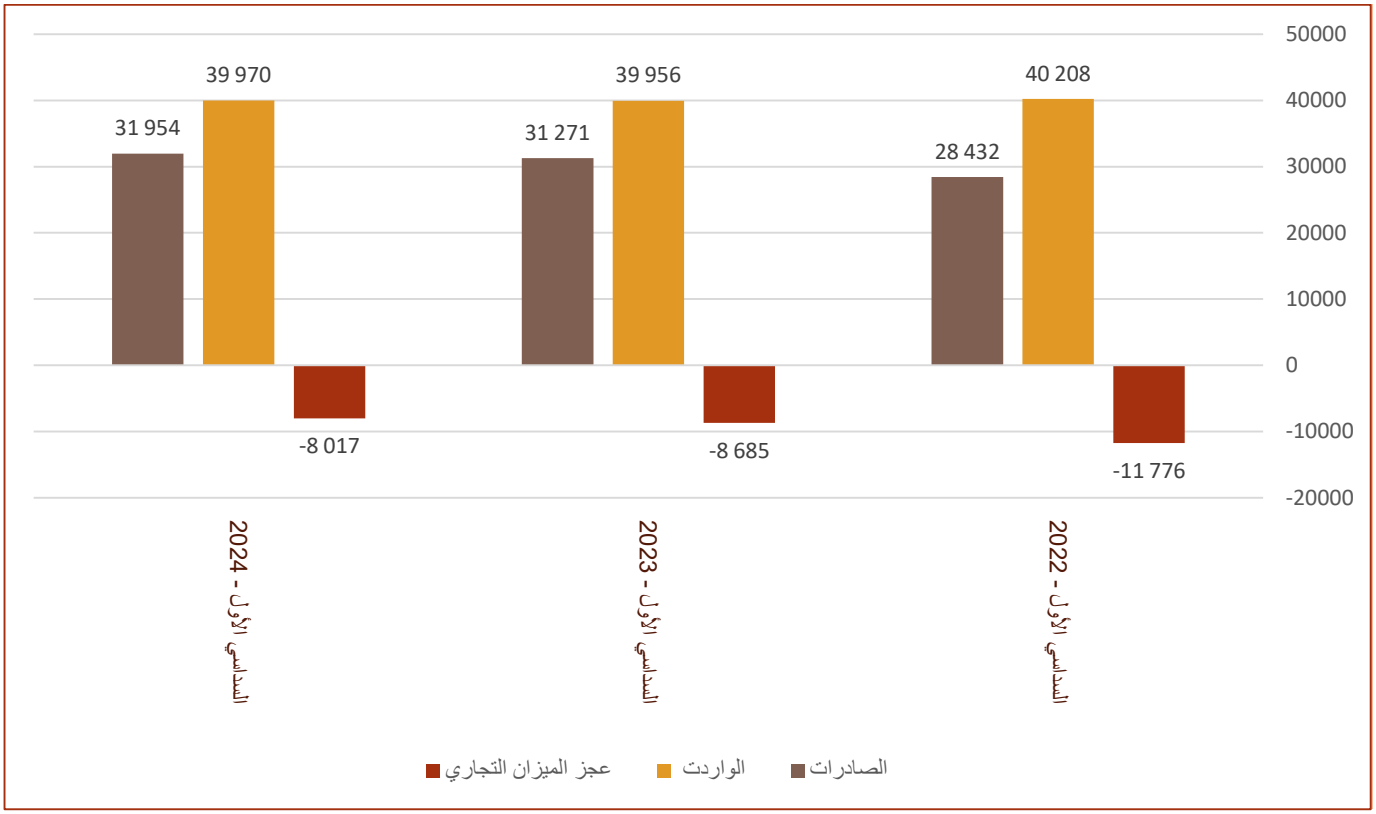

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (INS)

أهم إجراءات قانون المالية

لسنة 2024

يهدف قانون المالية لسنة 2024 بالأساس إلى مواصلة تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى الاستعادة التدريجية لتوازنات المالية العمومية ودفع نسق الاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي شامل، تضامني ومستدام.

ويعتبر الإصلاح الجبائي من أهم ركائز تنفيذ هذه الإصلاحات لما له من دور أساسي في تجسيم العدالة الجبائية وتمويل ميزانية الدولة. كما تمثل السياسة الجبائية آلية من آليات تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تجسيم الأولويات الوطنية من دفع نسق الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ودفع التشغيل وتحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على المقدرة الشرائيّة للمواطن وتنشيط الاقتصاد الوطني.

وتمحورت أهداف قانون المالية لسنة 2024 أساسا حول:

- ✓ تكريس الدور الاجتماعي للدولة وتأمين تزويد السوق بالمواد الأساسية وإرساء آليات بديلة لتمويل نفقات الدعم
- ✓ دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية
- ✓ دعم الإدماج المالي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتشجيع الادخار ودفع الاستثمار
- ✓ دعم الاقتصاد الأخضر والانتقال الطاقي والتنمية المستدامة
- ✓ مقاومة التهرب الجبائي وإدماج القطاع الموازي ودعم الامتثال الضريبي

يحوصل الجدول التالي التوازنات العامة لميزانية الدولة إلى موفى السداسي الأول من سنة 2024.

جدول 2:جدول التوازنات العامة للميزانية

1- موارد الدولة و تكاليفها

		2023	2024		نسبة التطور	نسبة الإنجاز
		جوان	ق م	جوان		
	جملة موارد الدولة	**25 986**	**77 868**	**30 746**	**%18,3**	**%39,5**
.1	موارد الميزانية	20 580	49 160	23 255	%13,0	%47,3
.2	موارد الخزينة	5 406	28 708	7 492	%38,6	%26,1
	جملة تكاليف الدولة	**25 986**	**77 868**	**30 746**	**%18,3**	**%39,5**
.1	تكاليف الميزانية	20 554	59 805	22 315	%8,6	%37,3
.2	تكاليف الخزينة دون تمويل العجز	5 432	18 063	8 431	%55,2	%46,7

2- عمليات الميزانية

		2023	2024		نسبة التطور	نسبة الإنجاز
		جوان	ق م	جوان		
	جملة مداخيل الميزانية	**20 580**	**49 160**	**23 255**	**%13,0**	**%47,3**
.1	المداخيل الجبائية	18 913	44 050	20 870	%10,3	%47,4
.2	المداخيل غير الجبائية	1 667	4 760	1 854	%11,2	%38,9
.3	الهبات	0	350	531		%151,7
	جملة نفقات الميزانية	**20 554**	**59 805**	**22 315**	**%8,6**	**%37,3**
.1	نفقات التأجير	10 844	23 711	11 240	%3,6	%47,4
.2	نفقات التسيير	750	2 538	800	%6,7	%31,5
.3	نفقات التدخلات	4 688	19 696	5 070	%8,1	%25,7
.4	نفقات الاستثمار	1 843	5 274	1 916	%3,9	%36,3
.5	نفقات العمليات المالية	25	67	19	%22,8-	%28,8
.6	نفقات التمويل	2 403	6 838	3 271	%36,1	%47,8
.7	النفقات الطارئة و غير الموزعة		1 680			
.1	النتيجة الجملية باعتبار الهبات الخارجية والتخصيص و المصادرة	26	-10645	940		
	النسبة من الناتج		%6,1-			
.2	النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات الخارجية والتخصيص و المصادرة	2 429	-4 677	3 680		
	النسبة من الناتج		%2,7-			
.3	النتيجة الجملية دون اعتبار الهبات الخارجية والتخصيص و المصادرة	26	-11515	409		
	النسبة من الناتج		%6,6-			

3- عمليات الخزينة

		2023 جوان	2024 ق م	2024 جوان	نسبة التطور	نسبة الإنجاز
	موارد الخزينة	5 406	28 708	7 492	%38,6	%26,1
.1	موارد الاقتراض	5 841	28 188	12 267	%110,0	%43,5
	• موارد الاقتراض الداخلي	3 083	11 743	11 167	%262,2	%95,1
	• موارد الاقتراض الخارجي	2 758	16 445	1 100	%60,1-	%6,7
.2	موارد الخزينة الأخرى	-435	520	-4 775	%998,3	%918,3-
	• استخلاص أصل قروض	88	200	78	%11,9-	%38,8
	• موارد خزينة مختلفة	-523	320	-4 853	%828.2-	%1516.5 -
	تكاليف الخزينة	5 406	28 708	7 492	%38,6	%26,1
.1	تسديد أصل الدين	5 135	17 863	8 301	%61,7	%46,5
	• أصل الدين الداخلي	3 358	8 119	2 813	%16,2-	%34,6
	• أصل الدين الخارجي	1 778	9 744	5 489	%208,8	%56,3
.2	تمويل العجز باعتبار الهبات و المصادرة	-26	10 645	-940	%3504,1	%8,8-
.3	قروض و تسبقات الخزينة	297	200	130	%56,3-	%65,0

مـــوارد الـدولـــــة

I. مداخيل ميزانية الدولة

بلغت مداخيل ميزانية الدولة إلى موفى جوان 2024 حوالي 23255 م د مقابل 20580 م د في نفس الفترة من سنة 2023 مسجلة بذلك زيادة بـ 2675 م د أي نسبة 13% ونسبة إنجاز في حدود 47.3% من تقديرات قانون المالية. وتفسر هذه الزيادة أساسا بـ:

- تطور المداخيل الجبائية بـ 1957 م د أي 10.3% ونسبة إنجاز في حدود 47.4 % بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية.
- تطور المداخيل غير الجبائية بـ 187 م د أي 11.2% ونسبة إنجاز في حدود 38.9 % بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية.
- تعبئة مداخيل بعنوان الهبات في حدود 531 م د أي زيادة بـ 181 م د مقارنة بالمبلغ المرسم بقانون المالية (350 م د).

رسم بياني 8: هيكلة مداخيل ميزانية الدولة

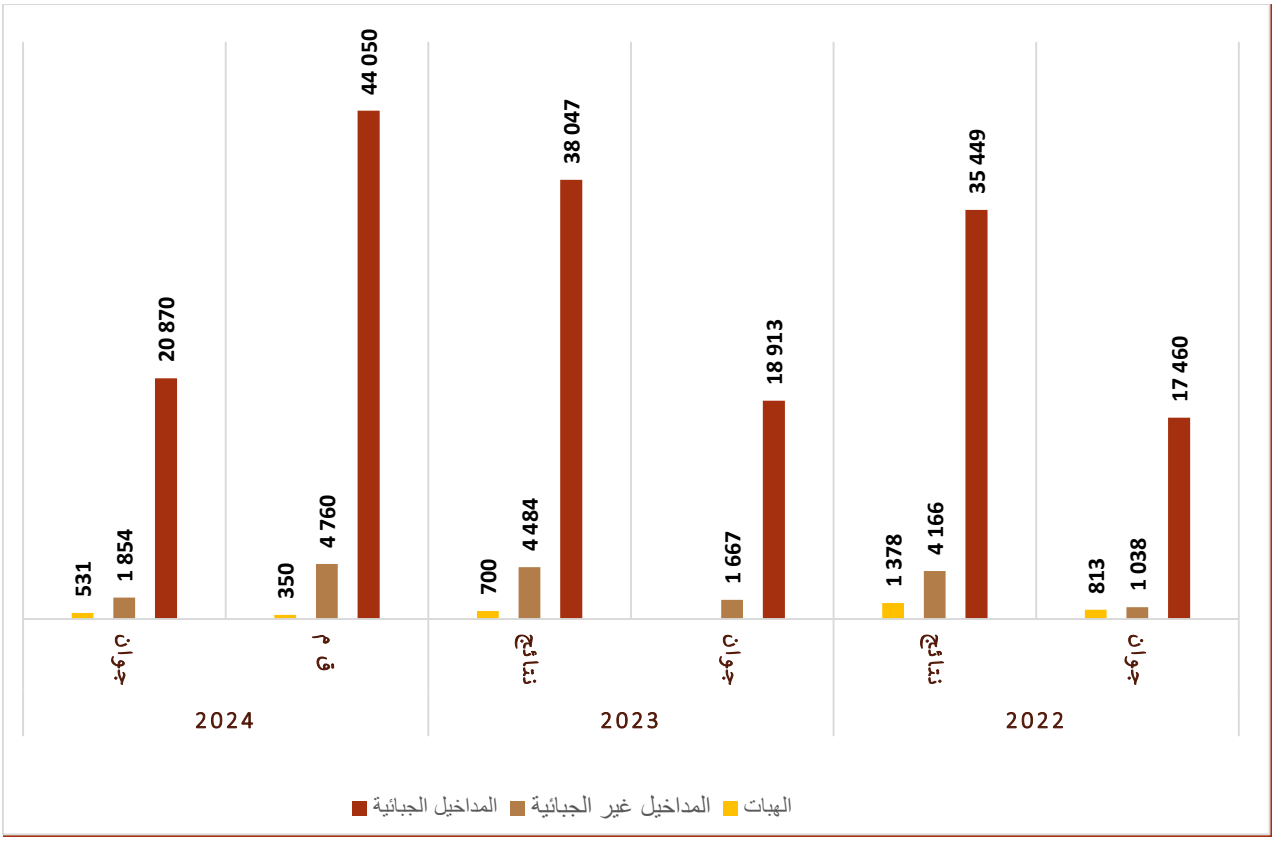

بلغ مناب المداخيل الجبائية من جملة مداخيل الميزانية 89.7% الى موفى السداسي الأول من سنة 2024 مقابل 91.9% في نفس الفترة من السنة الفارطة.

ومثلت المداخيل غير الجبائية 8% من جملة مداخيل الميزانية الى موفى السداسي الأول من سنة 2024 مقابل 8.1% في موفى جوان سنة 2023.

مثلت نسبة الهبات 2.3% من جملة مداخيل الميزانية إلى موفى جوان 2024 .

1. المداخيل الجبائية

بلغت المداخيل الجبائية الى موفى السداسي الأول من سنة 2024 ما يعادل 20870 م د مقابل 18913 م د في نفس الفترة من سنة 2023 مسجلة بذلك زيادة بـ 1957م د أو 10.3%.

حسب نظام الاستخلاص:

- **النظام الداخلي:** سجلت المداخيل الجبائية تطورا بـ 1896 م د أو 13.3% إلى موفى السداسي الأول من سنة 2024 مقارنة مع النتائج المسجلة الى موفى جوان 2023 و نسبة إنجاز في حدود 48.1 % بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي لسنة 2024.

- **النظام الديواني:** تطورت المداخيل الجبائية المتأتية من التوريد بـ 61 م د أو 1.3% إلى موفى السداسي الأول من سنة 2024 مقارنة مع النتائج المسجلة الى موفى جوان سنة 2023 و نسبة إنجاز في حدود 45 % بالمقارنة مع قانون المالية لسنة 2024.

رسم بياني 9: هيكلة المداخيل الجبائية لميزانية الدولة

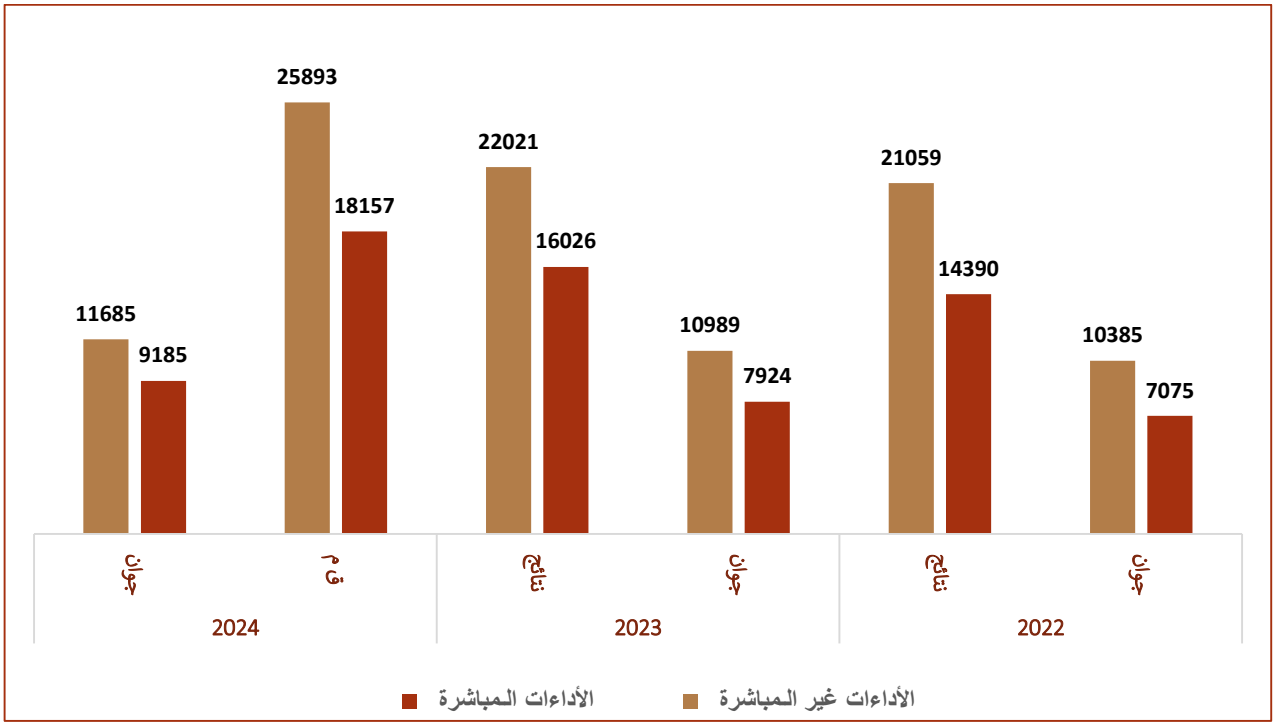

تتميز المداخيل الجبائية المستخلصة إلى موفى جوان 2024 بـ:

- تطور مردود **الأداءات المباشرة** بـ 1261 م د أو 15.9% العائد بالأساس إلى:
  - ارتفاع **الضريبة على الدخل** بـ 568 م د أي 9.9% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 ونسبة إنجاز في حدود 51% مقارنة بقانون المالية، مرده زيادة الضريبة على الدخل بعنوان المرتبات والأجور (+317 م د أي 7.8%) بالعلاقة أساسا مع تفعيل القسط الثاني من البرنامج الجديد للزيادة في الأجور في القطاع العمومي الذي تم إقراره في أكتوبر 2022 وزيادة في الموارد الأخرى بـ 251 م د أو 15%.
  - تطور **الضريبة على الشركات** بـ 693 م د أي 31.8 % مقارنة بموفى جوان 2023 متأت أساسا من ارتفاع مردود الضريبة على الشركات البترولية بـ 326 م د أي 85.9 % مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة وذلك بالعلاقة مع حرص الإدارة والمجهودات المبذولة لاستخلاص الضريبة على الشركات البترولية في آجالها. وزيادة مردود الضريبة على الشركات غير البترولية بـ367 م د أي 20.4 % مقارنة مع الاستخلاصات المسجلة

الى موفى جوان 2023 وتسجيل نسبة إنجاز في حدود 53.4 % مقارنة بتقديرات قانون المالية. وتفسر هذه الزيادة أساسا بإحداث معلوم ظرفي لفائدة ميزانية الدولة يستوجب على البنوك والمؤسسات المالية (الفصل 64 من قانون المالية لسنة 2024) بالإضافة إلى إقرار عفو جبائي في قانون المالية لسنة 2024 (الفصل58 من قانون المالية لسنة 2024).

- زيادة مردود **الأداءات غير المباشرة** بـ 696 م د أي 6.3 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 نتيجة لـ:

  - تطور استخلاص **المعاليم الديوانية** بـ4.4 % (922 م د الى موفى جوان 2024 مقابل883 م د في نفس الفترة من2023) بالعلاقة مع مردود إجراءات قانون المالية لسنة 2024.
  - ارتفاع المبالغ المستخلصة بعنوان الأداء على **القيمة المضافة** بـ 269 م د أي 5.3% وتسجيل نسبة إنجاز في حدود 45.2 % مقارنة بتقديرات قانون المالية، وتتأتى هذه الزيادة بالأساس من الأداء على القيمة المضافة بالنظام الداخلي الذي سجل تطورا بـ 12.7 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 وذلك بالعلاقة مع بوادر التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي.
  - زيادة مردود **الأداءات والمعاليم الأخرى** بـ 372 م د أي 11.5% مقارنة بموفى جوان 2023 ونسبة إنجاز في حدود 46.1% مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2024، متأتية بالأساس من تحسن المداخيل الموظفة بـ 172م د أي 9.2 % تعود أساسا إلى مردود الإجراءات الجبائية المنصوص عليها في قانون المالية لسنة 2024.

جدول 3: المداخيل الجبائية

	2023	2024		نسبة التطور	نسبة الإنجاز
	جوان	ق م	جوان		
الأداءات المباشرة	**7924**	**18157**	**9185**	**%15,9**	**%50,6**
الأداء على الدخل	5749	12383	6317	%9,9	%51,0
• المرتبات و الأجور	4075	8695	4392	%7,8	%50,5
• موارد أخرى	1674	3688	1925	%15,0	%52,2
الضريبة على الشركات	2175	5774	2868	%31,8	%49,7
• الضريبة على الشركات البترولية	379	1725	705	%85,9	%40,9
• الضريبة على الشركات غير البترولية	1796	4049	2163	%20,4	%53,4
الأداءات غير المباشرة	**10989**	**25893**	**11685**	**%6,3**	**%45,1**
المعاليم الديوانية	883	1900	922	%4,4	%48,5
الأداء على القيمة المضافة	5063	11791	5332	%5,3	%45,2
معلوم الإستهلاك	1800	4369	1817	%1,0	%41,6
أداءات ومعاليم مختلفة	3243	7833	3615	%11,5	%46,1
المداخيل الجبائية	**18913**	**44050**	**20870**	**%10,3**	**%47,4**
• نظام داخلي	14212	33457	16108	%13,3	%48,1
• نظام ديواني	4701	10593	4762	%1,3	%45,0

2. المداخيل غير الجبائية:

تمت تعبئة مبلغ 1854 م د بعنوان المداخيل غير الجبائية الى موفى جوان 2024 مقابل 1667 م د في نفس الفترة من سنة 2023 مسجلة بذلك زيادة بـ 187 م د أي 11.2 % متأتية أساسا من:

- عائدات المساهمات: بلغت 1239 م د مقابل 459 م د إلى موفى جوان 2023 أي بزيادة بـ 780 م د. ويشمل هذا المبلغ 1057 م د بعنوان مرابيح البنك المركزي وهو ما يتجاوز التقديرات الأولية في قانون المالية البالغة 500 م د.
- مردود أتاوة عبور الغاز الجزائر: بلغت 179 م د مقابل 705 م د مسجلة إلى موفى جوان 2023.

جدول 4: المداخيل غير الجبائية

	2023	2024		نسبة التطور	نسبة الانجاز
	جوان	ق م	جوان		
مداخيل النفط		673			
مداخيل عبور أنبوب الغاز	705	1369	179	%74,7-	%13,0
مرابيح وفوائض الشركات و المؤسسات العمومية	459	1260	1239	%169,8	%98,3
استخلاص فائدة القروض	35	70	36	%2,9	%51,0
دفوعات صناديق الضمان	13	88	2	%82,5-	%2,5
مداخيل المصادرة		520			
مداخيل أخرى	455	780	398	%12,6-	%51,0
الجملة	**1667**	**4760**	**1854**	**%11,2**	**%38,9**

3. الهبات:

تم استخلاص مداخيل بعنوان الهبات إلى موفى جوان 2024 في حدود 531 م د مقابل تقديرات بـ 350 م د مرسمة في قانون المالية 2024.

II. موارد الخزينة

بلغت موارد الخزينة لتمويل الميزانية إلى موفى السداسي الأول من سنة 2024 حوالي 7492 م د مقابل 5406 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي زيادة بـ 2085.5 م د أو38.6% .

جدول 5: موارد الخزينة

	2023	2024	
	جوان	ق م	جوان
جملة موارد الاقتراض	**5 841**	**28 188**	**12 267**
الاقتراض الداخلي	**3 083**	**11 743**	**11 167**
الاقتراض الخارجي	**2 758**	**16 445**	**1 100**
• دعم الميزانية	1 755	14 470	14
• القروض الخارجية الموظفة لمشاريع الدولة	809	1 775	1 041
• القروض المحالة للمؤسسات العمومية	193	200	45
موارد خزينة أخرى	**-435**	**520**	**-4 775**
• استخلاص أصل قروض	88	200	78
• موارد خزينة مختلفة	-523	320	-4 853
جملة موارد الاقتراض والخزينة	**5 406**	**28 708**	**7 492**

تكاليـــف الدولـــــة

I. تكاليف الميزانية:

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة على مستوى النفقات في موفى السداسي الأول من سنة 2024 إلى تسجيل مبلغ 22315 م د مقابل 20554 م د في نفس الفترة من سنة 2023 أي زيادة بـ 1761 م د أو 8.6 % و نسبة إنجاز تقدر بـ 37.3%.

جدول 6: نفقات ميزانية الدولة

	2023	2024		نسبة التطور	نسبة الإنجاز
	جوان	ق م	جوان		
نفقات التأجير	**10 844**	**23 711**	**11 240**	**%3,6**	**%47,4**
نفقات التسيير	**750**	**2 538**	**800**	**%6,7**	**%31,5**
نفقات التدخلات	**4 688**	**19 696**	**5 070**	**%8,1**	**%25,7**
• الدعم	*2 961*	*11 337*	*2 810*	%5,1-	%24,8
• تدخلات ذات صبغة تنموية	*652*	*5 006*	*658*	%0,8	%13,1
• تدخلات أخرى	*1 075*	*3 353*	*1 602*	%49,0	%47,8
نفقات الاستثمار	**1 843**	**5 274**	**1 916**	**%3,9**	**%36,3**
نفقات العمليات المالية	**25**	**67**	**19**	**%22,8-**	**%28,8**
نفقات التمويل	**2 403**	**6 838**	**3 271**	**%36,1**	**%47,8**
النفقات الطارئة و غير الموزعة		**1 680**			
جملة النفقات	**20 554**	**59 805**	**22 315**	**%8,6**	**%37,3**

1- نفقات التأجير: سجلت نفقات التأجير زيادة بـ 396 م د أي 3.6 % بالعلاقة خاصة مع تفعيل القسط الثاني من برنامج الزيادة في أجور القطاع العام التي تم إقرارها في أكتوبر 2022. مثلت نفقات التأجير 50.4% من جملة النفقات في موفى السداسي الأول من سنة 2024 مقابل 52.8 % في نفس الفترة من سنة 2023 .

هذا ويتواصل العمل على مزيد الضغط على نفقات ميزانية الدولة وخاصة نفقات الأجور إذ يعتبر التحكم في تطورها ركيزة أساسية لنجاح برنامج الإصلاحات وأيضا توفير حيز مالي في ميزانية الدولة موجها للإستثمار العمومي.

2- **نفقات التسيير :** شهدت ارتفاعا بـ 50 م د أو 6.7% إلى موفى السداسي الأول من سنة 2024 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 وبنسبة إنجاز في حدود 31.5% بالمقارنة مع قانون المالية لسنة 2024.

3- **نفقات التدخلات:** سجلت نفقات التدخلات ارتفاعا بـ 381 م د أو 8.1% إلى موفى السداسي الأول من سنة 2024 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 .

- **نفقات التدخلات دون الدعم:** بلغت 2260 م د موزعة بين نفقات التدخلات ذات صبغة تنموية بـ 658 م د وأخرى ذات صبغة اجتماعية بـ 1602 م د .
- **نفقات الدعم**: صرف مبلغ 422 م د بعنوان دعم المواد الأساسية مع مواصلة العمل على مراقبة مسالك التوزيع واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لظواهر التهريب والاحتكار وترشيد الاستهلاك. إضافة إلى ذلك تم صرف مبلغ 2051 م د بعنوان دعم المحروقات تتوزع بين الشركة التونسية لصناعات التكرير لحد 1331 م د والشركة التونسية للكهرباء والغاز لحد 720 م د، وصرف 337 م د بعنوان دعم النقل.

4- **نفقات الاستثمار:** سجلت نفقات الاستثمار ارتفاعا بـ 73 م د أو بنسبة 4% في موفي جوان 2024 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 وهو ما يعادل نسبة انجاز بـ 36.3% مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2024.

5- **نفقات التمويل :** زيادة في نفقات التمويل بـ 868 م د مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة لتبلغ 3271 م د أي نسبة انجاز في حدود 47.8 % مقارنة بالمبلغ المرسم بقانون المالية يتوزع بين فائدة الدين الداخلي في حدود 2143 م د والبقية أي 1128 م د بعنوان فائدة الدين الخارجي.

رسم بياني 10: هيكلة نفقات ميزانية الدولة

إلى موفى جوان 2024

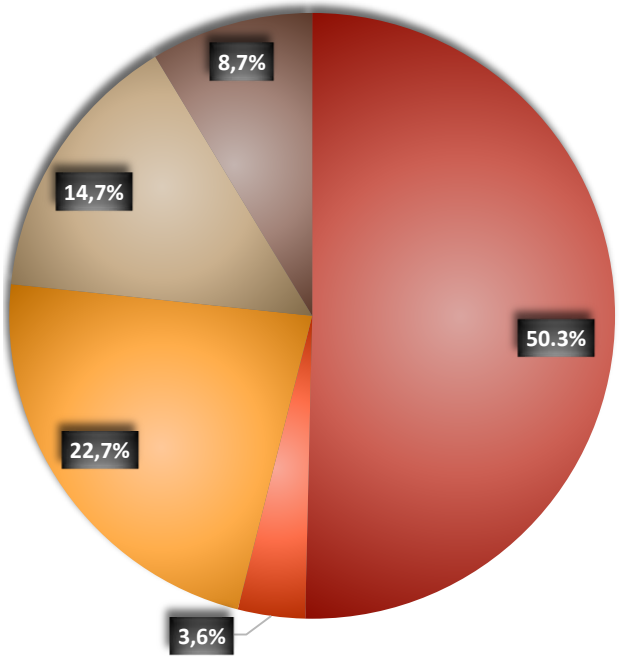

إلى موفى جوان 2023

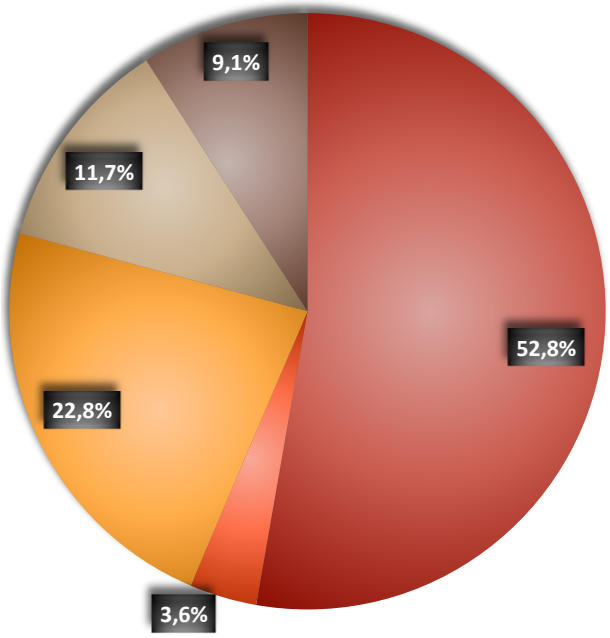

نفقات التأجير
نفقات التسيير
نفقات التدخلات
نفقات التمويل
نفقات الاستثمار +العمليات المالية

II. تكاليف الخزينة

بلغت تكاليف الخزينة الى موفى السداسي الأول من سنة 2024 حوالي 7492 م د مقابل 5406 م د في نفس الفترة من سنة 2023 أي بزيادة صافية بـ 2085.5 م د أو 38.6% وبنسبة إنجاز في حدود 26.1% بالمقارنة مع قانون المالية لسنة 2024 موزعة كما يلي:

- ✓ تسديد أصل الدين الداخلي (-544.9 م د)،
- ✓ تسديد أصل الدين الخارجي (+3711 م د)،
- ✓ تمويل عجز الميزانية (-913.3 م د)،
- ✓ قروض و تسبقات الخزينة الصافية (-167.3 م د).

جدول 7: تكاليف الخزينة

	2023	2024		نسبة التطور	نسبة الإنجاز
	جوان	ق م	جوان		
تسديد أصل الدين	**5135**	**17863**	**8301**	**%61,7**	**%46,5**
• أصل الدين الداخلي	3358	8119	2813	%16,2-	%34,6
• أصل الدين الخارجي	1778	9744	5489	%208,8	%56,3
تمويل العجز بإعتبار الهبات و المصادرة	**-26**	**10645**	**-940**	**%3515,4**	**%8,8-**
قروض و تسبقات الخزينة	297	200	130	%56,3-	%65,0
تكاليف الخزينة	**5406**	**28708**	**7492**	**%38,6**	**%26,1**

عـجز مـيزانـيـة الدولـــة

I. عجز ميزانية الدولة

وبناءا على ما سبق، أفضى تنفيذ ميزانية الدولة الى موفى جوان 2024 إلى فائضا (دون اعتبار الهبات والمصادرة) بـ 409 م د مقابل فائض بـ 26 م د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023.

- **حجم الدين العمومي**

بلغ حجم الدين العمومي إلى موفى جوان 2024 ما قدره 127843 م د موزعا بين:

- داخلي في حدود 65223 م د أو 51%
- خارجي في حدود 62620 م د أي 49 %.

جدول 8: حجم الدين العمومي

	2023	2024	
	جوان	ق م	جوان
حجم الدين العمومي الداخلي	51 069	59 064	65 223
المناب	%42,7	%42,2	%51,0
حجم الدين العمومي الخارجي	68 457	80 912	62 620
المناب	%57,3	%57,8	%49,0
مجموع حجم الدين العمومي	**119 526**	**139 976**	**127 843**